مؤقت



مجلس الأمن

السنة الثالثة والخمسون

الجلسة ٣٨٧٦

الأربعاء، ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٨، الساعة ١٠/١٢

نيويورك

الرئيس:	السيد أوادا	(اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	البحرين	السيد بوعلاي
	البرازيل	السيد فالي
	البرتغال	السيد مونتيرو
	سلوفينيا	السيد تورك
	السويد	السيد دالغرن
	الصين	السيد شن غوفانغ
	غابون	السيد دانغي ريواكا
	غامبيا	السيد توراي
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كوستاريكا	السيد ساينز بيولي
	كينيا	السيد ماهوغو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون وستون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سودربرغ

جدول الأعمال

الحالة في أنغولا

تقرير الأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا (S/1998/333)

98-85295

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أنغولا

تقرير الأمين العام عـن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا (S/1998/333)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل أنغولا، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو هذا الممثل إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد أغينو كارنيرو (أنغولا) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): نيابة عن المجلس، أرحب بنائب وزير الإدارة الإقليمية في أنغولا، سعادة الجنرال اغينو كارنيرو، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ومجلس الأمن يجتمع وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة. معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، الوثيقة S/1998/333. ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1998/349، التي تتضمن نص مشروع قرار أعد في سياق مشاورات المجلس السابقة.

المتكلم الأول المدرج في قائمتي هو نائب وزير الإدارة الإقليمية في أنغولا، سعادة الجنرال اغينو كارنيرو، وأعطيه الكلمة.

السيد كارنيرو (أنغولا) (تكلم بالبرتغالية؛ والترجمة الشفوية عن النص الإنكليزي الذي قدمه الوفد): نيابة عن حكومة أنغولا، أهنئ مجلس الأمن على النوعية الرفيعة لمشروع القرار قيد النظر في المجلس. ولا يسعنا إلا أن نعبر عن ارتياحنا. إن مشروع القرار هذا يعبر إلى حد كبير عن مصالح كل من حكومة أنغولا والمجتمع الدولي الذي نوقن بأنه يعتزم اعتمادا تدابير تؤدي إلى حل نهائي للحالة في أنغولا بما يضع نهاية للصراع في بلدي إلى الأبد.

وتود حكومة أنغولا أن تؤكد أن تقدما جيدا قد أحرز في الأسابيع الأخيرة في مجال تنفيذ بروتوكول لوساكا. وبالرغم من ذلك نريد التأكيد أيضا على ضرورة القيام بالمزيد من الجهود، وخاصة فيما يتعلق بتوسيع نطاق إدارة الدولة ليشمل جميع أنحاء أنغولا ووقف أعمال العنف من جانب يونيتا ضد عناصر بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا والمدنيين الأنغوليين، ومشاركة يونيتا في عملية توطيد السلم والمصالحة الوطنية في أنغولا.

ويسر حكومة أنغولا أن تلاحظ أن مشروع القرار المعروض على المجلس يدعو جميع أعضاء المجتمع الدولي، وخاصة الدول المجاورة لأنغولا، أن تنفذ على نحو كامل التدابير المبينة في الفقرة ٤ من القرار ١١٢٧ (١٩٩٧). وأذكر هذه النقطة لأنه لا يزال من المهم جدا استمرار ممارسة الضغط على يونيتا حتى تفي بسرعة وبالكامل بالتزاماتها بموجب بروتوكول لوساكا.

ويود وفدي أن يؤكد على الأهمية الفائقة التي تعلقها حكومة بلدي على التنفيذ الناجح لبروتوكول لوساكا في المستقبل القريب جدا. ولهذا الغرض، فإن حكومة جمهورية أنغولا تؤكد من جديد للمجتمع الدولي دعمها الكامل من أجل الحفاظ على السلم وتعزيز المصالحة الوطنية وإعادة بناء البلد. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أؤكد أن حكومة أنغولا تتوقع أن يتشاور معها الممثل الخاص للأمين العام، السيد اليوني بلوندين بيي من أجل ضمان التنفيذ الكامل للفقرات ٨ إلى ١٢ من مشروع القرار هذا، التي تتعلق تحديدا بهيكل البعثة والمهام المناطة بها بعد ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب من جديد عن التزامنا بعملية السلام وكذلك، وهذا هو الأهم، بالانتقال إلى فترة ما بعد بروتوكول لوساكا. وفي الوقت ذاته تأمل

أنغولا أن تواصل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي دعمهما للسلام والمصالحة وأن يساعدانا في بناء هذه المؤسسات الحيوية لضمان مستقبل مستقر ومزدهر لبلدي.

ونود أن نشكر الجميع على دعمهم خلال المناقشات التي جرت بشأن مشروع القرار هذا. كما أود أن نشكر الأمين العام وممثله الخاص السيد بيي والدول المراقبة الثلاث وموظفي البعثة على مساعدتهم المستمرة القيمة.

السير جون وستون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يشرفني أن أتكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتنضم إلى هذا البيان بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلد المنتسب قبرص، وكذلك البلدان العضوان في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة في منطقة الاتحاد الأوروبي - أيسلندا والنرويج.

يشعر الاتحاد الأوروبي بالتشجيع إزاء التقدم الذي أحرز مؤخرا في تنفيذ التزامات عملية السلام في أنغولا منذ آخر مرة نظر فيها هذا المجلس في الحالة هناك. ونرحب بالإعلان عن منح السيد سافيمبي وضعا خاصا، وتعيين المحافظين ونواب المحافظين الذين رشحتهم يونيتا وترشيح سفراء من يونيتا. كما نرحب بوقف بث برامج إذاعة فورغان، ونشيد بمسؤولي يونيتا الذين عادوا إلى لواندا. كما نأمل في العودة المبكرة للسيد سافيمبي إلى لواندا حتى يستطيع أن يمارس بالكامل مهامه بوصفه زعيما لأكبر أحزاب المعارضة.

بيد أننا نشعر بالقلق إزاء استمرار بطء التقدم في توسيع نطاق إدارة الدولة. بيد أن المسؤولية تقع على يونيتا للتعاون الكامل والبعد عن أية تسويفات جديدة. وبصفة خاصة، يتعين على يونيتا إزالة العوائق التي تعيق بسط إدارة الدولة على أندولو وبايلوندو، وكذلك على البلدات الرئيسية الأخرى.

ويشغل بالنا أيضا ما أوردته التقارير من أن اتحاد يونيتا لم يُعلن عن جميع قواته وتسريحها. فالمصالحة الوطنية لن تتحقق ما لم يتخل اتحاد يونيتا عن الخيار العسكري، وعندئذ فقط سيحقق اتحاد يونيتا الانتقال الكامل إلى حزب سياسي يشارك بصورة كاملة وبنّاءة، كما ينبغي له، في عملية ديمقراطية صريحة وفي تنمية أنغولا في المستقبل.

ويشير تقرير الأمين العام إلى هوة متزايدة بين التقدم بشأن التزامات بروتوكول لوساكا والنكسات في الحالة الأمنية. وفي هذا الصدد لا بد أن يكف اتحاد يونيتا عن محاولاته المستمرة لإحباط عمل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا من خلال الترهيب والمضايقة. وفي الوقت نفسه، يجب على الحكومة أن تواصل التذرع بالصبر وأن تقاوم إغراء الاستجابة للاستفزاز بأعمال انتقامية شديدة أو بمغامرات عسكرية. ومن الواضح أن السلم في أنغولا لا يعتمد على استعداد الطرفين للوفاء بالتزاماتهما فحسب، بل أيضا على عدم وجود نزاع مسلح هنا. وإننا ندين الهجمات المسلحة ضد عناصر بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا أو غيرهم من الأفراد الدوليين، وضد السلطات الأنغولية، وليس أقلها، ضد المدنيين. ونتطلع إلى تعاون اتحاد يونيتا مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا في تحديد هوية المسؤولين.

ويُشارك الاتحاد الأوروبي مشاركة نشطة في مساعدة السلطات الأنغولية لكي تستأصل آفة الألغام من بلادها. وبالتالي، فإننا نُندد بما أوردته التقارير عن تجدد عمليات زرع الألغام ونطالب بوقف هذا النشاط فورا.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يُشجع على انعقاد الاجتماع الذي طال انتظاره بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي في أنغولا في أسرع وقت ممكن. وربما لا تكون هناك أية إشارة على المصالحة الوطنية أبرز من التزام راسخ وقاطع على أعلى مستوى سياسي.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي توصيات الأمين العام بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة شهرين إضافيين واقتراحاته بخفض قوام العنصر العسكري. ونوافق أيضا على اعتزام مجلس الأمن استعراض حجم بعثة مراقبي الأمم المتحدة وهيكلها التنظيمي، أو لوجود لاحق للأمم المتحدة، بعد ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨. ونؤيد توصية الأمين العام بتعزيز عنصر الشرطة المدنية في بعثة مراقبي الأمم المتحدة. وتتزايد أهمية عمل هذا العنصر لتعزيز احترام حقوق الإنسان وبناء مناخ من الثقة في أنغولا.

وبالنسبة للمستقبل ينبغي أن تواصل أنغولا حكومة وشعبا تحمل المسؤولية الأساسية عن رفاهها. ونتفق مع الأمين العام بأنه يتعين على المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، الاضطلاع بدور أساسي في مساعدتهم على الاضطلاع بذلك بعد مغادرة حفظة السلام من بعثة مراقبي الأمم المتحدة. والاتحاد الأوروبي بوصفه مساهما رئيسيا في إعادة تأهيل أنغولا، سيواصل الاضطلاع بدوره الكامل في مساعدة الأنغوليين على توطيد المصالحة الوطنية وإعادة تنشيط مجتمعهم واقتصادهم.

وآمل أن يكون واضحا من هذه الملاحظات أن التزام الاتحاد الأوروبي بمساعدة شعب أنغولا لن يَضعف. ولئن كانت هناك أسباب تدعو للتفاؤل الحذر، فإن عملية السلم لم تنجز بعد. ونظرا للنكسات الأخيرة في الحالة الأمنية ينبغي أن نظل على يقظة تامة إزاء المخاطر الحقيقية من حدوث انتكاسة خلال هذه الأشهر الأخيرة الحرجة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أفهم أن المجلس على استعداد للتصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وإذا لم أسمع اعتراضا، فسأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد فالي (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ما برحنا نشهد في الشهور الأخيرة شتى الخطوات الإيجابية في عملية السلام في أنغولا. فحكومة الوحدة والمصالحة الوطنية التي أضفت الشرعية على اتحاد يونيتا بوصفه حزبا سياسيا، قامت بترشيح محافظين للأقاليم من يونيتا وبدأت عملية تعيين سفراء من يونيتا. فالوضع الخاص للسيد سافيمبي بوصفه زعيما لأكبر أحزاب المعارضة أعلن عنه الرئيس خوسيه ادواردو دوس سانتوس. وكثفت الحكومة عملية تجريد السكان المدنيين من السلاح. وأوقفت إذاعة فورغان بث برامجها.

إن البعثة التي أوفدها إلى أنغولا والمنطقة رئيس لجنة الجزاءات المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ٨٦٤ (١٩٩٣)، السفير ماهوغو، سفير كينيا - والتي أيدها القرار ١١٥٧ (١٩٩٨) - تركت آثارا إيجابية. ويود وفدي أن يُعرب بصورة خاصة عن تقديره للسفير ماهوغو على بعثته الناجحة. وينبغي أيضا الإشادة بجهود الممثل الخاص السيد أليون بلوندين بيي والدول المراقبة الثلاث.

وبالرغم من الإنجازات التي تحققت، لا يزال يتعين حسم بعض المسائل الهامة. فتوسيع نطاق إدارة الدولة لم يصل بعد إلى ما يقرب من ٦٥ محلة، بما فيها اندولو وبيلوندو. ولم ينتقل السيد سافيمبي، بالإضافة إلى زعماء اتحاد يونيتا الآخرين إلى لواندا. وما زال بعض المصادر يُشير إلى احتفاظ يونيتا بقدرة عسكرية متماسكة.

وبموجب مشروع القرار المعروض علينا، والذي نؤيده، سيتم تجديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا شهرين آخرين، حتى ٣٠ حزيران/يونيه. ونظرا للحالة السائدة، فإن هذا القرار هو القرار المنطقي الذي يمكن اتخاذه. فبعد مرور ١٠ سنوات على وجود الأمم المتحدة في أنغولا، بدأنا نقترب من الوقت الذي ستنسحب فيه البعثة بالتأكيد من البلاد. واحتمال الانتهاء من المهام المتوخاة في بروتوكول لوساكا يعني أن بمقدور المجتمع الدولي أن يغير شكل مشاركته في أنغولا. ومن المثير للاهتمام أن هذا المعنى موجود في تقرير الأمين العام عن أفريقيا. ففي الجزء المتعلق بحفظ السلام، وتحت عنوان الدروس المستفادة، تذكر أنغولا بوصفها قصة من قصص النجاح.

ومع نهاية حزيران/يونيه، سينظر مجلس الأمن مرة أخرى في مسألة مستقبل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا. فلنأمل أن يتم تعضيد السلام وأن يتمكن الأنغوليين أخيرا من الانتقال إلى حالة الاستقرار والرخاء التي طال انتظارها.

السيد مونتيرو (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أرحب بين ظهرانينا بوجود نائب وزير الإدارة الإقليمية في أنغولا، الجنرال هيغينو كارنيرو، ووفده.

وأود كذلك أن أضم صوتي إلى البيان الذي أدلى به للتو ممثل المملكة المتحدة باسم الاتحاد الأوروبي.

ما برح السلام في أنغولا هدفا عصيا وما انفك مجلس الأمن والأنغوليون أنفسهم يحاولون تحقيقه طوال

سنوات. واليوم، قد يكون لدينا من الأسباب ما يجعلنا نعتقد أن سفينتنا ستصل إلى بر الأمان. ويعترف الأمين العام في تقريره الأخير عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا بأنه تم انجاز ١١ مهمة من المهمات الـ ١٢ العالقة التي حددها بروتوكول لوساكا. وأود أن أضيف رسميا بأن اللجنة المشتركة تُقر بأن تلك المهمات قد أنجزت بصورة رسمية.

وقد يبدو هذا صحيحا بصورة خاصة عندما ينظر المرء إلى الجوانب العسكرية من عملية السلام. ووفدي يأخذ على محمل الجد المزاعم المتوالية عن وجود عدد كبير من عناصر اتحاد يونيتا غير المسجلين وغير المسرحين. وفي هذا السياق، نوافق مع تقييم الأمين العام بأن

"من الجلي أن الانتهاء من تنفيذ عملية السلام سيتوقف على التسريح الكامل ليونيتا، وخصوصا المتغيبين والجنود المتبقين، الذين ما زالوا مصدر قلق بالغ". (S/1998/333، الفقرة ٤٩)

وبطبيعة الحال، قد يكون من غير الإنصاف عدم الاعتراف بالتقدم الذي تم إحرازه فعلا في عملية السلام الحالية المستندة إلى "اتفاقات لاباز" وبروتوكول لوساكا. وترحب البرتغال بحرارة بالخطوات التي اتخذتها مؤخرا حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية صوب انجاز المهام المتبقية من البروتوكول. وأود أن أؤكد بصورة خاصة على أهمية البيانات الصادرة عن اتحاد يونيتا بشأن تجريد قواته من أسلحتها تجريدا تاما، وهو ما تعمل بعثة مراقبي الأمم المتحدة على التحقق منه؛ وعودة قسم هام من قادة يونيتا إلى لواندا؛ ووقف بث برامج إذاعة فورغان، وهي خطوة نود أن نرى أن لا رجعة فيها؛ وإعلان الحكومة عن قانون يمنح زعيم يونيتا وضعا خاصا؛ وقيام الحكومة بتعيين محافظي الأقاليم، ونواب المحافظين والسفراء الذين يُرشحهم اتحاد يونيتا.

وتدل هذه الأعمال على اعتزام الحكومة الأنغولية احترام كلمتها. كما أنها تساعد الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (اتحاد يونيتا) على إظهار نيته تجاه تحويل نفسه إلى حزب سياسي.

ماذا نفتقده إلى الآن في هذه الصورة المتحركة؟ ما زالت الثقة سلعة سياسية نادرة في أنغولا. وسيستغرق التغلب على المخاوف والشبهات المشتركة سنين. ففي أنغولا، ظلت الحرب طوال الثلاثة عقود الأخيرة هي القاعدة وهي الحالة الطبيعية للأمور. ولكن السلام ساد في الفترة ما بين توقيع "اتفاقات السلام" وانتخابات ١٩٩٢، ثم ساد السلام مرة أخرى منذ ١٩٩٤، وهي حقيقة ينبغي علينا جميعا أن نؤكدها. لماذا؟ لأنها تعني أن السلام في الواقع شيء محسوس ويمكن تحقيقه.

وإن استكمال بسط سلطة الإدارة المركزية على الأراضي التي يسيطر اتحاد يونيتا عليها، وخاصة محلتي أندولو وبايلوندو هو مطلب مسبق لسلام دائم في أنغولا. والحقيقة هي أن السلطة المركزية قد ترسخت في ٢٦٩ من مجموع ٣٣٥ موقعا متوخى. لكن مما له أيضا صلة بالموضوع أن نلاحظ أنه كان ينبغي على هذه العملية أن تكون قد استكملت فعلا، وأن نعترف أيضا بأن الحكومة الأنغولية قد تحلت بضبط النفس وبالمرونة إلى حد كبير في هذا الفصل من فصول عملية السلام. وإن التماس الأعذار لمزيد من التأخير ليس له مصداقية.

إن الوجود الفعلي لمركزي قوة متنافسين داخل أنغولا، لهما أراض وجيوش مختلفة هو أمر غير مقبول ببساطة، ولقد كان كذلك في نظرنا دائما. وانتخابات ١٩٩٢ صحيحة، وعلى قيادة اتحاد يونيتا أن تركز أنشطتها على التباحث مع الحكومة، في لواندا، بشأن الخطوات التي ينبغي على الطرفين أن يتخذاها لتعزيز السلام، وبناء الديمقراطية، وإنعاش اقتصاد البلاد. ويمكن أن يكون تنظيم الانتخابات المقبلة، في إطار معقول وواقعي ومقبول دوليا، جزءا من تلك المناقشات. وبطبيعة الحال، هذه مهمة متروكة لحكومة الوحدة والمصالحة الوطنية التي تشمل اتحاد يونيتا فعلا.

ولكن لن يكون شيء من هذا ممكنا إلى أن يستكمل بسط سلطة الإدارة المركزية. والى أن يحدث هذا، سنكون حينئذ قادرين حقا على الاعتقاد بأن عملية السلام في أنغولا لا يمكن عكس مسارها. وحينذاك سنكون في موقف لإعادة النظر إيجابيا في مسألة الجزاءات المفروضة على اتحاد يونيتا. ونأمل مخلصين أن هذه الرسالة قد فهمت بالكامل.

والبرتغال قلقة جدا إزاء الاعتداءات الأخيرة على موظفي بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا والسلطات الأنغولية والسكان المدنيين. وكانت المذبحة المتعمدة التي

ذهب ضحيتها أكثر من ٢٠ مدنيا في غاندا أمرا مقيتا للغاية. وتتطلب حوادث تشونغوروا ونجوفي من حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية تحقيقا كاملا ومحاكمة المسؤولين عنها. ويعكس مشروع القرار المعروض أمامنا آراءنا في هذه المسائل بصورة كاملة.

وقبل أن اختتم كلمتي، اسمحوا لي أن أشيد بالممثل الخاص للأمين العام، السيد باي وإلى اللواء سيباندا، من زمبابوي، والى كل الرجال والنساء العاملين في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا برئاسة السيد باي. كما أود أيضا أن أقر بأهمية الزيارة الأخيرة لرئيس لجنة الجزاءات صديقي الحميم السفير ماهوغو، إلى أنغولا والبلدان المعنية الأخرى. ولقد لمسنا الأثر الإيجابي لهذه الزيارة.

إن البرتغال، باعتبارها أكبر مساهم في المراقبين العسكريين والشرطة المدنية في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، تبرهن على نحو واضح جدا أنها تؤمن بأن عملية السلام ستكلل بالنجاح. ويمكن أن نقول نفس الشيء عن تعاوننا الثنائي الهام مع ذلك البلد. لقد كان تدخل الأمم المتحدة في أنغولا استثمارا كبيرا في السلام من جانب المجتمع الدولي. ولنا وطيد الأمل في استمرار ذلك الدعم الدولي. ونود أن نكون متأكدين من أن حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية ستكون قادرة على أن تظهر لنا كيفية مساعدة الأنغوليين في المستقبل القريب على أفضل وجه.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): أود أولا أن أضم صوتي إلى أصوات المتكلمين الآخرين في الترحيب بالسيد كارنيرو الذي يرأس وفد أنغولا الرفيع المستوى.

ويسعدنا أن نلاحظ التقدم المشجع جدا الذي تحقق أخيرا في التسوية الأنغولية الداخلية. ولقد ساعدت في تحقيق هذا إلى حد كبير جهود الممثل الخاص للأمين العام، السيد باي وكل من عملوا معه في هذه الناحية في أنغولا وفي الأمانة العامة. إن زيارة السفير ماهوغو إلى المنطقة بوصفه رئيسا للجنة الجزاءات كانت هامة جدا أيضا.

وحتى الآن أوفت حكومة أنغولا من الناحية الجوهرية بالتزاماتها بموجب بروتوكول لوساكا وهي تعمل الآن على المزيد من نزع سلاح السكان المدنيين. وأعلنت قيادة يونيتا من جانبها عن نزع الطابع العسكري عن تلك المنظمة التي ستُمنح بعد ذلك فورا مركز حزب سياسي شرعي. وقد حُلت مسألة المركز الخاص لزعيم اتحاد يونيتا السيد سافيمبي وقد توقفت أنشطة إذاعة فورغان التابعة لاتحاد يونيتا. والاستعدادات جارية أيضا لإقامة مقر ليونيتا في لواندا. وقد تم التوصل إلى اتفاق بشأن تعيين محافظين ونواب محافظين وسفراء من بين أعضائها.

وفي الوقت نفسه لا تزال هناك مشاكل هامة أمام عملية السلام تحول دون التوصل إلى خاتمة ناجحة. ونشعر بالقلق إزاء التباين الكبير بين التقدم الذي أحرز في الجوانب السياسية للتسوية والحالة المتعلقة بتوفير السلامة والأمن. ولا يزال يوجد في عدد من المناطق في البلاد وحدات مسلحة ناشطة تابعة لما تسمى بالقوات المتبقية من اتحاد يونيتا. ويُشن عدد متزايد من الهجمات المسلحة على السلطات الحكومية المحلية والشرطة والسكان المدنيين وموظفي الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية وموظفيها. إن هذه الأعمال تمثل انتهاكا مباشرا لبروتوكول لوساكا وينبغي أن تتوقف بالكامل وبصورة فورية.

إن المحاولات المستمرة التي يقوم بها اتحاد يونيتا بشتى الطرق للمماطلة في تنفيذ الاتفاقات القائمة منذ زمن طويل بشأن بسط سلطة الحكومة الأنغولية لتشمل كل أراضي البلاد، بما في ذلك اندولو وبايلوندو محاولات غير مقبولة على الإطلاق. ونعتقد أن من الجوهري إصدار تحذير واضح لاتحاد يونيتا مفاده بأن مسألة رفع أو إبقاء الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن عليه تتوقف على معيار أساسي: ألا وهو التنفيذ الكامل وفي أوانه من جانب اتحاد يونيتا لالتزاماته. إن النجاح في التوصل إلى تسوية لمسألة أنغولا يتوقف إلى حد كبير على التزام الطرفين ببروتوكول لوساكا وعلى تعاونهما البناء مع الأمم المتحدة. ونرفض بصورة حازمة أي محاولة لحل المشاكل بالقوة.

إن مشروع القرار المعروض علينا اليوم يعكس بإخلاص صعوبة المرحلة التي نعتقد أنها تمثل المرحلة النهائية من التسوية الأنغولية. إن مشروع القرار يوجه حكومة أنغولا، واتحاد يونيتا بصورة خاصة، نحو التنفيذ الفوري والناجح لأحكام بروتوكول لوساكا، كما يوفر أيضا فرصا كبيرة للتحكم بفعالية في مسار العملية السلمية

وللتكيف مع إجراءات مجلس الأمن، وهذا يتوقف على تطور الأحداث.

ونعتقد أن المسائل المتعلقة بزيادة تواجد الأمم المتحدة في ذلك البلد بعد ١ تموز/يوليه سوف تحسم على أساس التقدم الحقيقي الذي يجري تحقيقه في العملية السلمية وبالتشاور مع حكومة أنغولا.

لهذه الأسباب، سيصوت الاتحاد الروسي لصالح مشروع القرار.

السيد ماهوغو (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أيضا أن أرحب بوجود نائب وزير إدارة الأراضي في أنغولا، الفريق الأول هيغينو كارنيرو، بيننا. إن وجوده بيننا اليوم يشير إلى الأهمية التي تعلقها حكومة أنغولا على الدور الذي تلعبه الأمم المتحدة في أنغولا. وإنني لممتن لحكومة ولشعب أنغولا للحفاوة الحارة التي قوبلت بها حينما زرت أنغولا في الشهر الماضي. واسمحوا لي أيضا أن أرحب بوجود الممثل الخاص للأمين العام، السيد أليون بلوندين باي في اجتماعنا اليوم. لقد كانت جهوده في عملية السلام بارزة ويجب أن نشيد بها جميعا. كما أود أن أشكره كذلك على كل المساعدات التي قدمها اليّ حينما كنت في أنغولا في الشهر الماضي.

اسمحوا لي أن أبدأ بالقول إن وفدي يرحب بالتقدم الأخير الذي حققته الأطراف في أنغولا. إن الاتفاق الذي عُقد في ٦ آذار/مارس ١٩٩٨ بين حكومة أنغولا واتحاد يونيتا بشأن جدول زمني سمح للأطراف بأن تستأنف تنفيذ مهام نص عليها بروتوكول لوساكا.

وإن إصدار قانون يمنح وضعا خاصا لزعيم اتحاد يونيتا، وتعيين من تبقى من المحافظين ونواب المحافظين وتوقف اتحاد يونيتا عن البث من إذاعة فورغان، وتعيين موظفين من اتحاد يونيتا في لواندا في مناصب رفيعة كلها مهام هامة تم إنجازها.

ولا يزال اختتام العملية بعيد المنال، وثمة حاجة ملحة إلى أن تكمل الأطراف العملية. ويجب، على الخصوص، معالجة مسألة تجريد السكان المدنيين من السلاح، ومسألة كفالة أمن زعيم الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (اتحاد يونيتا)، والمهم كذلك مسألة إنهاء تطبيع إدارة الدولة في جميع أنحاء الأراضي الأنغولية - ولا سيما في أندولو وبيلوندو - بعزيمة ثابتة إذا أريد لعملية السلام أن تنجح.

بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن، برأي وفد بلادي، القول إن عملية المصالحة الوطنية في أنغولا بدأت ما لم يستهل زعماء الطرفين بحق حوارا منظما ومباشرا بعضهم مع بعض. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد مجددا المناشدة التي تكررت مرارا أن يعقد أول اجتماع بين الرئيس خوسيه إدواردو دوس سانتوس والسيد جوناس سافيمبي على الأراضي الأنغولية. وينبغي لهذا الاجتماع أن يقطع شوطا بعيدا في تهيئة الجو اللازم لإجراء الحوار وتحقيق المصالحة الوطنية فيما بين جميع فئات الشعب في أنغولا، والمساعدة على مداواة الجراح الناجمة عن الحرب والشك والريبة.

وفيما يتعلق بمسألة الجزاءات المفروضة على اتحاد يونيتا، اسمحوا لي أن أقول إنني خلال زيارتي الأخيرة لأنغولا ودول المنطقة - أي جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا وزامبيا وناميبيا - إضافة إلى بلدان توغو وكوت ديفوار وكينيا، وجدت أن هذه التدابير تعمل بفعالية. وثمة إرادة سياسية لدى الدول الأعضاء لكفالة الامتثال لأحكام قرارات مجلس الأمن. ومع ذلك، توجد بعض الفجوات التي يتعين ردمها على أيدي الدول الأعضاء في محاولة لتنفيذ هذه التدابير بالكامل. ومن صالح عملية السلام الأنغولية أن تكون هذه التدابير فعالة بالكامل.

وفيما يتعلق بمسألة مستقبل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، نتفق تماما مع آراء الأمين العام الواردة في تقريره الحالي بشأن تمديد الولاية الحالية لفترة شهرين آخرين، تنتهي بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨. ونتفق مع توصيته بمواصلة الانسحاب حتى يكتمل انسحاب المكون العسكري للبعثة تماما بحلول ذلك التاريخ، بالطريقة المبينة في ذلك التقرير. ونؤيد كذلك الزيادة المتواضعة في عداد المراقبين في الشرطة المدنية.

وفي غضون الشهرين المقبلين، يحدونا الأمل في أن نرى الطرفين الأنغوليين يحرزان تقدما عاجلا في تنفيذ المهام المتبقية. ونأمل في أن يساعد هذا التقدم المحرز بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ مجلس الأمن على أن يقرر وضع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، من حيث ولايتها وحجمها وهيكلها.

فلهذه الأسباب يوافق وفد بلادي موافقة كاملة على عناصر مشروع القرار الحالي، وسيصوت لصالحه.

السيد ديجاميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن تطور عملية السلام في أنغولا يتصف دوما بالتناقض ويجمع بين التقدم والنكسات، والعنف وصنع السلام. ومع ذلك، نلاحظ أن ثمة خطوات هامة اتخذت في الأشهر الأخيرة نحو تنفيذ بروتوكول لوساكا. ويحدونا الأمل في أن يتعذر عكس مسار هذه الخطوات. ويجب بسط إدارة الدولة، ولا سيما في أندولو وبيلوندو. ومن المفيد إنجاز هذه العملية بعقد الاجتماع الذي طال انتظاره بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي.

ومع ذلك، لا يسع المرء إلا أن يشعر بالدهشة إزاء التناقض بين هذا التطور الإيجابي والمشجع في عملية السلام، وحقيقة أن الحالة على الأرض لا تزال مضطربة وخطيرة، بل إن أعمال العنف تزايدت في بعض المناطق. ومما يبعث على القلق الخاص في هذا الصدد الهجمات التي تشن على موظفي الأمم المتحدة. ويجب أن تتوقف هذه الهجمات، ونتوقع أن تمارس جميع الأطراف ضبط النفس، وألا تستخدم إلا الوسائل السلمية في جميع الأعمال السياسية في المستقبل. ويجب أن يخلي الصراع الميدان للمناقشات الديمقراطية.

لقد لاحظنا خلال المناقشة التي جرت في الأسبوع الماضي، والتي كانت مكرسة لتقرير الأمين العام عن أفريقيا، أن الأمم المتحدة أحرزت في تلك القارة نجاحات لا تنكر. ولا شك أن الأنشطة التي اضطلعت بها في أنغولا بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا ومن ثم بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا تعتبر من تلك النجاحات. وينبغي الإشادة بالسيد بلوندين بيي، الممثل الخاص للأمين العام، وموظفي الأمانة العامة، والموظفين الذين وفرتهم الدول الأعضاء، الذين أسهموا جميعا في إحراز هذا النجاح. ويجب أيضا أن نعرب عن تقديرنا للجهود التي بذلها على الأرض مؤخرا زميلنا سفير كينيا، السيد ماهوغو.

إن فرنسا تؤيد توصيات الأمين العام بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا لفترة شهرين، وبخفض مكونها العسكري. وسيتخذ المجلس فيما بعد قرارا يرتكز على كيفية تطور الحالة وعلى التقرير الجديد للأمين العام. وبالانتهاء من تنفيذ بروتوكول لوساكا، تكون البعثة قد أنجزت مهمتها وأنهتها، ولعل ذلك يحدث في الأشهر المقبلة.

وتشير التجربة في السنوات الأخيرة إلى أننا ينبغي أن نكون متبصرين ومتيقظين. بيد أن رسالة المجلس واضحة. ولقد حان الوقت لطي هذه الصفحة الطويلة والأليمة من تاريخ أنغولا. ويجب أن يعلم الشعب الأنغولي في المستقبل أن الأمم المتحدة ستبقى إلى جانبه لمساعدته في الجهود التي يبذلها من أجل إعادة الإعمار والتنمية.

السيد دالغرن (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أولا بأن أذكر أن السويد تؤيد تماما البيان الذي أدلت به المملكة المتحدة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن السويد تؤيد مشروع القرار المعروض على مجلس الأمن اليوم، وهو مشروع القرار الذي يمدد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا شهرين آخرين. ونحن ممتنون للتوصيات الشاملة التي رفعها الأمين العام بالفعل إلى مجلس الأمن بشأن مستقبل وجود الأمم المتحدة في أنغولا، ونرحب بها. ونتطلع أيضا إلى أية توصيات أخرى يرغب في تقديمها في تقريره المقبل في حزيران/يونيه.

ونحن لا نزال على اقتناع بأن وجود الأمم المتحدة ينبغي أن يواصل تكيفه مع التطورات على الأرض. ونؤيد كامل التأييد الزيادة في عنصر الشرطة المدنية، وهو ما تضمنه تقرير الأمين العام، فضلا عن عزمه على تعزيز عنصر حقوق الإنسان في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا. ويضطلع عنصرا البعثة هذان بدور حيوي في المساعدة على تعزيز حكم القانون في أنغولا، وفي تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ونحن نرى ما لهذه الجهود من أهمية متواصلة.

إننا نرحب ترحيبا حارا بالتقدم المحرز مؤخرا في العملية السياسية. ومع ذلك، نأسف لأن التطورات الإيجابية في المجال السياسي لم تؤد إلى تحسن في الحالة الأمنية. ونحن ندين الهجمات التي يشنها الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا على الأمم المتحدة، وعلى موظفي المنظمات الإنسانية وعلى السلطات الأنغولية. وننضم إلى زملائنا في المجلس في حث بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا على أن تجري تحقيقا في الهجوم الذي حدث

في نغوفي الأسبوع الماضي. ومشروع القرار اليوم يبعث برسالة واضحة مفادها أن هذه الهجمات غير مقبولة.

وتعتقد السويد بأن باستطاعة الأمم المتحدة أن تواصل تقديم اسهام هام في مساعدة الجهود التي تبذلها أنغولا من أجل توطيد دعائم السلام والديمقراطية والتنمية. ونعتقد أن بعثة مراقبي الأمم المتحدة تقدم هذا الاسهام، إلى جانب الممثل الخاص للأمين العام، وعناصر أخرى من منظومة الأمم المتحدة، والجهود التي تبذلها البلدان الثلاثة المراقبة. وفيما نواصل مناقشاتنا بشأن وجود الأمم المتحدة في أنغولا، يجب أن نكفل تجنب حدوث فراغ مزعزع للاستقرار، وأن نضمن وجود موارد كافية للمهام المتبقية.

إن السلام والتنمية في أنغولا يعتمدان في نهاية المطاف على عزيمة وتصميم الأنغوليين أنفسهم على الابتعاد نهائيا عن الصراع والتحرك نحو إحلال السلام الدائم. فلقد أنجز الشيء الكثير، ولكن من الواضح أنه لا تزال هناك صعوبات أمامنا. ويحدونا الأمل في استمرار إحراز تقدم في العملية السياسية. ونرى أيضا الحاجة إلى القيام بعمل آخر من أجل التصدي للحالة الاجتماعية الصعبة في أنغولا، وهو مجال تتحمل فيه السلطات الأنغولية أنفسها مسؤولية خاصة. والسويد، من جهتها، ملتزمة بتقديم دعمها الطويل العهد لإحلال السلام وتحقيق المصالحة الوطنية في أنغولا.

السيد تورك (سلوفينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد دخلت عملية السلام في أنغولا مرحلة جديدة. وكما أشار الأمين العام في تقريره، فإن معظم المهام في إطار بروتوكول لوساكا قد تم تنفيذها. وقد أغلقت إذاعة فورغان التابعة ليونيتا. بالرغم من أن ذلك جاء متأخرا شهرا كاملا عن الموعد المحدد، وانتهى بذلك بث برامجها المناهضة للحكومة. وفي خطوة أخرى هامة، وصل عدد من كبار أعضاء يونيتا إلى لواندا. وقامت الحكومة الأنغولية من جانبها بتعيين ثلاثة من المحافظين وترشيح ستة من السفراء من صفوف يونيتا. وصدر أيضا قانون يمنح السيد سافيمبي وضعا خاصا، كما حلت أيضا بنجاح مشكلة حرسه الشخصي المكون من ٤٠٠ عنصر مسلح.

إن التقدم الذي أحرز على طريق السلام في أنغولا أمر لا يمكن إنكاره. إلا أنه لا تزال هناك بعض العقبات التي تشكل مصدر قلق لنا. وأكبر مصادر قلقنا في هذه المرحلة الهامة والحساسة هو التباين بين المناخ السياسي الإيجابي والحالة على أرض الواقع. وتزعجنا بوجه خاص أعمال العنف والتقارير الواردة عن عمليات لإعادة زرع الألغام، خاصة في محافظات مالانغي وبنغيلا وهويلا. وقد ذكر الأمين العام بأن هذه الأنشطة وغيرها "تمرد قليل الأهمية" [S/1998/333، الفقرة ١٢]، مما يتضمن الاعتراف بأن القيام بها يجري بطريقة منظمة.

ومن الواضح أن هذا الوضع يثير تساؤلات خطيرة، لأن عدم التسريح الكامل كان من أهم أسباب الانهيارات التي تعرضت لها عملية السلام في أنغولا. ولذلك نؤيد تأييدا كاملا الطلب الموجه إلى يونيتا بأن تقوم بوقف تلك الاعتداءات. ونتوقع أيضا من يونيتا أن تساعد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا في التحقيق في تلك الأحداث، التي يجب أن تجد حلا حتى يتسنى إكمال الخطوات المتبقية من بروتوكول لوساكا بنية حسنة.

وتشمل تلك الخطوات المتبقية نزع سلاح المدنيين وبسط إدارة الدولة لتشمل بقية المناطق التي تسيطر عليها يونيتا. وبالرغم من أن المساحة التي تسيطر عليها يونيتا قد تقلصت بدرجة كبيرة، فإنها لا تزال تسيطر على نحو ٦٠ مقاطعة في وسط وجنوب اوفيمبوند، قلب الأراضي الأنغولية. ومن ثم فإنه مما يثير الشعور بخيبة الأمل لدينا أن عجزت يونيتا خلال اجتماع انعقد في ١٧ نيسان/أبريل عن التوصل إلى اتفاق بشأن تسليمها لتلك الأراضي، وخاصة مقرها في بايلوندو وقاعدتها الرئيسية للإمداد الجوي في أندولو.

ونود أن نشير أيضا إلى أنه حتى وإن لم يعالج بروتوكول لوساكا، مسألة عودة السيد سافيمبي فإننا نعتقد أن خطوة من هذا القبيل من جانب زعيم يعتبر الآن رسميا أكبر أحزاب المعارضة على الساحة السياسية الأنغولية، من شأنها أن تمثل دفعة رمزية قوية لعملية السلام.

وقد ظلت عملية السلام في أنغولا عملية مديدة وتتسم بالمماطلات المستمرة. ونعتقد أن هذا التطور المؤسف يرجع إلى حد كبير إلى مراوغات يونيتا المتمثلة في التأجيل المستمر ووضع الشروط في آخر اللحظات. ومع ذلك، فإن التأخير الحاصل في تنفيذ الأحكام الرئيسية لبروتوكول لوساكا ناتج أيضا عن المناخ السياسي العام السائد في أنغولا. وكما أشار الأمين العام، فإن هذا المناخ

لا يزال يكتسي بطابع الريبة المتبقية والإحساس بعدم الأمن.

ولذلك فإننا نؤيد مطالبة الحكومة الأنغولية بأن تعطي الأولوية للإجراءات السلمية في جهودها الرامية إلى توطيد سلطتها في البلد. والتوتر بين السكان المحليين وعناصر الشرطة الوطنية الأنغولية ليس من شأنه إلا أن يزيد من صعوبة عملية التطبيع الإداري ويقوض، دون مبرر، القليل من الثقة المتبادلة بين طرفي عملية السلام.

ونود أيضا أن نؤكد تأييدنا لتوصية الأمين العام بشأن تعزيز عنصر الشرطة المدنية في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا. ونعتقد أن نشر ٨٣ مراقبا إضافيا من الشرطة المدنية، وزيادة مواقع الشرطة الحالية من ٤٦ إلى ٥١، يمثلان عنصرا هاما من عناصر الانتقال إلى مرحلة بناء السلام بعد انتهاء النزاع.

وبعد مضي أربع سنوات من الوعود وعدم الوفاء بالمواعيد المحددة، يبدو أن السلام في أنغولا أخذ أخيرا يظهر للعيان. والنجاح في استكمال عملية السلام من شأنه أن يتيح للزعماء الأنغوليين وشعب أنغولا أن يوجهوا كل طاقاتهم إلى إعادة بناء بلدهم المحطم.

وفي هذه المرحلة الحاسمة، من الضروري أن يواصل المجتمع الدولي جهوده الرامية إلى استمرار حوار مثمر بين الحكومة ويونيتا، من أجل ترسيخ المصالحة الوطنية وتعزيز تدابير بناء الثقة. ومن ثم فإننا نؤيد تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا لفترة أخرى مدتها شهرين، ونؤيد التشكيل المزمع لوحدة متخصصة صغيرة، كما هو متوخى في الفقرة ٩ من مشروع القرار. والانسحاب المزمع للعنصر العسكري لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا ينبغي ألا يدع المراقبين في الميدان بدون خيار الاعتماد على حماية من الأمم المتحدة في حالات الطوارئ. ونتطلع أيضا إلى توصيات الأمين العام فيما يتعلق بمستقبل دور عنصر حقوق الإنسان في بعثة مراقبي الأمم المتحدة.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أؤكد على أن سلوفينيا تدرك أن التقدم المحرز حتى الآن في عملية السلام كان إلى حد كبير نتيجة للقيادة الشجاعة من جانب الممثل الخاص للأمين العام. ومن هنا نود أن نعرب عن تقديرنا العميق للسيد أليون بلدوندين بيي على جهوده الدؤوبة في سبيل ضمان تحقيق سلام دائم في أنغولا. ونود أيضا أن نشيد بالسفير ماهوغو على المهمة الناجحة التي قام بها مؤخرا في المنطقة.

وختاما، أود أن أؤكد على أن سلوفينيا تدعم مشروع القرار المعروض علينا اليوم وستصوت مؤيدة له.

السيد بوعلاي (البحرين): إن عملية السلام في أنغولا تمر بمرحلة هامة جدا، حيث أحرز تقدم جيد خلال الفترة الماضية، خصوصا بالنسبة للخطوات التي اتخذتها حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية وحركة يونيتا لتنفيذ باقي البنود الواردة في بروتوكول لوساكا. حيث أعلنت الحكومة الأنغولية اعترافها القانوني بيونيتا كحزب سياسي في ١١ آذار/مارس الماضي، كما عينت ٣ محافظين، ورشحت يونيتا ٧ نواب للمحافظين على النحو المشار إليه في بروتوكول لوساكا. وتم ترشيح ٦ من يونيتا كسفراء لأنغولا في الخارج، ومنحت الحكومة السيد سافيمبي وضعا خاصا. وفي المقابل قامت يونيتا بتجريد قواتها من السلاح في ٦ آذار/مارس الماضي، وتوقفت إذاعة فورفان في نيسان/أبريل عن بث برامجها بعد سنوات عدة من العمل المتواصل، وبالتالي توقفت الحملات الدعائية خلال الأسابيع القليلة الماضية. كما أن نائب رئيس يونيتا قد وصل إلى لواندا لترأس وفد من الحركة للإعداد لإنشاء مقر يونيتا في العاصمة الأنغولية.

هذه الخطوات يعتبرها وفد بلادي خطوات إيجابية لبناء الثقة بين الطرفين. ومن المهم مواصلة العمل على تنفيذ كافة بنود بروتوكول لوساكا في أقرب وقت ممكن.

رغم أن التقدم المحرز يعتبر مشجعا هناك أعمال ما زالت تعرقل الاستقرار في بعض المناطق، وتتسبب في استمرار حالات التوتر من جراء وقوع هجمات مسلحة متكررة، استهدفت أساسا الشرطة الوطنية والمراكز الحكومية مما أسفر عن حدوث الكثير من الخسائر، كما وقع هجومان على موظفي بعثة الأمم المتحدة من قبل بعض الجماعات المسلحة التابعة ليونيتا.

إن هذه الأعمال التي تقوم بها بعض العناصر من يونيتا، والتهديدات المستمرة للشرطة الوطنية تؤثر على حالة الاستقرار والأمن في العديد من المناطق في أنغولا وتؤخر تنفيذ الخطوات المتبقية. ذلك فإننا ندعو يونيتا إلى التدخل لإيقاف هذه الهجمات والأعمال غير المبررة.

إن وجــود الأمم المتحدة في أنغولا ومشاركتها في المساعدة على تعزيز السلم والاستقرار، ساعدا بلا شك في تهدئة الأمــور وتقريب الأطراف مع بعضها. وأن هذه المشاركة ضروريــة لدعم الجهود المبذولة للمصالحة الوطنية، وبناء الثقــة، وتعزيــز التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ونرى بأن نشر ٨٣ مراقبا إضافيا من الشرطة المدنية كمــا أذن بذلك مجلــس الأمن فــي قراره ١١٥٧ (١٩٩٨) سيساعد الحكومة في حل المشاكل أثنــاء عملية تطبيع ونشر إدارة الدولة، وتيسير تدريــب الشرطة الوطنية الأنغولية.

إن وفــد بلادي من منطلق الحرص على الإسراع في جهود المصالحة الوطنية والاستقرار يؤيد تمديد بعثة مراقبي الأمم المتحـــدة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨، كما أنه يؤيد مشروع القرار المعروض علينا.

السيد شن غوفانــغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): لقد استغرقــت عملية السلام في أنغولا عدة سنوات. وقد اكتملت غالبية المهام الواردة في بروتوكول لوساكا نتيجة للجهود الدؤوبة التي بذلتها جميع الأطراف، لا سيما جهود حكومة وشعــب أنغولا. ولاح أخيرا أمل في إمكانية إرساء السلام في أنغولا. وحكومة الصين متفائلة للغاية بهذا التطور.

إن مشروع القرار المعروض علينا يحث اتحاد يونيتا مرة أخرى على اتخاذ تدابير فعالة للوفاء بالتزاماته حتى يتسنى تطبيع الإدارة الوطنية على امتداد أراضي أنغولا في أقرب وقت ممكن. وبغية تحقيق هذا الهدف بطريقة سلسلة، يؤيد الوفد الصيني تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ ويدعو الأطراف المعنية إلى العمل بفعالية لكفالة سلامة أفراد البعثة. إننا نشعر بقلق بالغ من الهجمات التي قام بها أفراد يونيتا ضد البعثة ونأمل ألا تتكرر تلك الأحداث في المستقبل.

وتؤيد الصين توصية الأمين العام بشأن السحــب التدريجي للأفراد العسكريين في أنغولا.

إن على المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية توفير قدر أكبر من المساعدة لبناء السلم بعد انتهــاء الصراع في أنغولا.

وينبغي لنا أن نصغي باهتمام إلى آراء الحكومة الأنغولية بشأن وجود بعثة المراقبين وحجمها وهيكلها التنظيمي في المستقبل، فضلا عن وجود الأمم المتحدة ووظائفها مستقبلا في أنغولا، كما ينبغي لنا احترام تلك الآراء. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى أن يتم تقديم توصيات الأمين العام إلى مجلس الأمن بعد التشاور مع الحكومة الأنغولية.

ونظرا لهذه الاعتبارات، سيصوت وفدي مؤيــدا مشروع القرار.

السيد دانغي ريواكا (غابون) (ترجمة شفوية عــن الفرنسية): يود وفدي أيضا أن يضم صوته إلى عبارات الترحيب التي وجهت إلى الجنرال كارنيرو، نائب وزير الإدارة الإقليمية في أنغولا، وإلى أعضاء وفده.

إن تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨، الذي نحن بصدد البت فيه الآن، يأتي بالتأكيد تمشيا مع رغبة الأمم المتحدة في أن تتوج عملية السلام في أنغولا بالنجاح عن طريق التنفيــذ الكامل للترتيبات التي نص عليها بروتوكول لوساكـــا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

لقد أعرب مجلس الأمن عن قلقه، في آخر مرة نظر فيها في الحالة في أنغولا، إزاء استمرار حالة انعدام الأمن في بعض المناطق في البلد، وعدم عودة عدة مناطق إلى سلطة الدولة. ومع ذلك، فإن تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة S/1998/333، والمؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٨، والمعلومات الإضافية التي قام ممثله الخاص، الأستاذ بلوندين بيي، بموافاة المجلس بها خلال مشاوراته غير الرسمية، هي كلها أمور تدل على أن تقدما ملموسا قد أحرز مؤخرا.

وفي الواقع، اتخذت حكومة الوحــدة والمصالحــة الوطنية عددا من الخطوات المشجعة، مثــل اعترافهــا بيونيتا حزبا سياسيا؛ وسن القانون المتعلق بمركز السيد سافيمبي؛ وإقامة الإدارة السياسية في لواندا.

أما اتحاد يونيتا، فقد قام من جانبه بوقف بث برامج إذاعة "فورغان".

ويبدو أن جميع الظروف المتعلقة بتنفيذ بروتوكول لوساكا قد اجتمعت الآن مما يبرر سحب بعثة المراقبين

حسب الجدول الزمني الذي اقترحه الأمين العام وأقره المجلس.

وفي ضوء ذلك، وعند أخذ العلاقات المتميزة التي تربط بين غابون وأنغولا بعين الاعتبار، يعرب وفدي عن أمله في أن يتسنى لهذا البلد الشقيق أن يستعيد استقراره حتى يتمكن من تكريس كل جهوده للاضطلاع بالمهمة الضخمة التي تنتظره والمتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولهذا السبب سيصوت وفدي مؤيدا لمشروع القرار المعروض علينا.

السيدساينز - بيولي (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يسر وفدي أن يشارك اليوم في هذه الجلسة الرسمية لنظر الحالة في أنغولا بوجود السيد نائب وزير الإدارة الإقليمية في أنغولا. إننا نرحب به ونعرب عن تقديرنا له.

إن آخر المعلومات والأحداث يشير إلى أن المرحلة الحالية في أنغولا حاسمة وأساسية لمستقبل البلد. وأوجه التقدم في الساحة السياسية تبعث على التفاؤل. والأهداف الأساسية لبروتوكول لوساكا تحققت بالفعل، ويجري بسط إدارة الدولة على مختلف المناطق، وإن كان ذلك بإيقاع بطيء. وأضفي الطابع القانوني على اتحاد يونيتا بالفعل وتحول إلى حزب سياسي، واتفق على إجراءات أمنية كي ينتقل السيد سافيمبي إلى لواندا. والانتخابات ستنظم قريبا، واختتمت أعمال تسريح القوات. وأوقفت إذاعة فورغان بث برامجها، ونحن في انتظار البدء الوشيك لإذاعة الصحوة المحايدة.

ويسعد وفدي أن يكون وفد رفيع المستوى من اتحاد يونيتا قد انتقل بالفعل إلى لواندا وأن الأطراف المتحاربة تفي بما اتفقت عليه للمرة الأولى منذ التوقيع على بروتوكول لوساكا.

وكان لعزم الرئيس دوس سانتوس وحكومة أنغولا على الوفاء بمسؤولياتهما دور حاسم في كل هذه العملية، ونود أن نقر بذلك.

إلا أننا قلقون من أن اتحاد يونيتا لا يزال يعيق التقدم ويمارس أعمال العنف. كذلك نحن قلقون بشدة من الهجمات وانتهاكات الممتلكات التي ترتكب ضد أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا وضد موظفي المنظمات الدولية الأخرى. إن كوستاريكا تدين هذه الأفعال وتطالب اتحاد يونيتا بأن ينضم بالكامل إلى جهود السلام التي بدأت الآن مرحلة التوطيد بعد أعوام طويلة من الحرب والدمار.

إن كل هذه العناصر تقود إلى حالة جديدة يتعين، في رأي وفدي، أن تؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد الدور الذي ينبغي للمجتمع الدولي أن يضطلع به.

ورغم أن الحالة الأمنية تظل صعبة، تستمر عمليات المساعدة الإنسانية، ويشير تقرير الأمين العام إلى إحراز تقدم في مجالات أخرى.

ونود أن نسترعي الانتباه إلى المشكلة الخطيرة المتمثلة في زرع الألغام في أنغولا. ويؤثر ذلك على السكان المدنيين والموظفين الدوليين ويعيق المساعدة الإنسانية. ويحث بلدي على إنهاء هذا النشاط.

إن كوستاريكا تؤيد جهود مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي لتقديم المساعدة الإنسانية إلى عدد كبير من المشردين داخليا واللاجئين، الذين لا يزالون يمثلون مشكلة خطيرة ويؤثرون على استقرار البلد.

ونؤيد تماما النهج الذي وضعته منظومة الأمم المتحدة والذي يكفل الانتقال من حالة معقدة تقوم على المساعدة الإنسانية إلى مرحلة إعادة البناء وبناء السلم والتنمية في أنغولا. فمرحلة بناء السلم الجديدة هذه بالغة الأهمية، وفي هذا الصدد يؤيد وفدي توصيات الأمين العام فيما يتعلق بالعملية الضرورية المتمثلة في إعادة هيكلة بعثة المراقبين. وعملية التغيير في البعثة هذه صممت بوضوح لإعداد أنغولا للشروع في درب إعادة البناء وإعادة التأهيل على نحو متكامل.

من الضروري زيادة عدد مراقبي الشرطة المدنية، حيث أنهم سيكفلون أمن سكان أنغولا. وتدريبهم أمر حيوي حتى يتسنى إنجاز جميع الأنشطة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية بدون تأخير.

ونود أن نسترعي الانتباه إلى المعلومات الواردة بشأن الحالة الاقتصادية القاسية في البلد، لا سيما العجز المالي. ونأمل أن يتخذ المجتمع الدولي موقفا متفهما

وموحدا، ونأمل على وجه خاص، أن تتخذ المنظمات المالية الدولية نهجا جديدا.

ويؤيد وفدي الجهود التي بذلتها لجنة الجزاءات المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ٨٦٤ (١٩٩٣)، ونعرب عن تقديرنا لها. كما نلاحظ مع الارتياح التعهدات التي تعهدت بها البلدان المجاورة من أجل التنفيذ الفعال للجزاءات المفروضة. وهذه التعهدات تبينت صحتها خلال زيارة اللجنة للمنطقة مؤخرا. كما نشيد بالعمل الذي يقوم به الممثل الخاص للأمين العام، السيد بيي، الذي كان حاسما في عملية السلام الأنغولية، ونحن نؤيد جهوده المتواصلة وكذلك جهود جميع أفراد البعثة.

وختاما يحث وفدي الطرفين على مواصلة تنفيذ بروتوكول لوساكا والعمل معا بغية تحقيق السلام والاستقرار اللذين يستحقهما شعب أنغولا. ووفدي سيؤيد مشروع القرار المعروض علينا.

السيدة سودريغ (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بداية، اسمحوا لي أن أحيي تحية صادقة الممثل الخاص للأمين العام، السيد بيي، وأن أشيد به مرة أخرى على جهوده الدؤوبة لصالح السلام في أنغولا. كما أود أن أشكر شكرا خالصا السفير ماهوغو، على استعداده للسفر إلى المنطقة للاضطلاع بالمهمة الهامة المتصلة بإنفاذ الجزاءات.

قبل ثلاثة أشهر، رحبت الولايات المتحدة باتفاق حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (اتحاد يونيتا) على جدول زمني لاستكمال المهام المتبقية من بروتوكول لوساكا. ومنذ ذلك الوقت تم إنجاز معظم المهام. ونحن نقدر صبر ومرونة حكومة أنغولا واتحاد يونيتا اللذين جعلا هذا التقدم ممكنا.

والآن يتعين على حكومة أنغولا كما يتعين على اتحاد يونيتا بصفة خاصة أن يتخذا الخطوات النهائية لتحقيق السلام. ويتعين عليهما أن يستكملا بسط إدارة الدولة في جميع أنحاء الإقليم الوطني وبصفة خاصة في أندولو وبايلوندو. ويتعين عليهما أيضا نزع سلاح السكان المدنيين ووقف جميع الدعاية العدائية وتحويل جهود هما صوب المصالحة وإعادة البناء.

ولما كانت مهام بروتوكول لوساكا قد استكملت، تجدد الولايات المتحدة التزامها بإعادة النظر في الحاجة التي أدت إلى فرض جزاءات على يونيتا وفقا لأحكام القرار ١١٢٧ (١٩٩٧).

لكن الولايات المتحدة تشعر بالقلق بشكل متزايد لأن حكومة أنغولا واتحاد يونيتا يفيان بنص، لكن ليس بروح بروتوكول لوساكا. وعلى سبيل المثال، في حين أعلن اتحاد يونيتا تسريح قواته، فإننا ما زلنا نتلقى تقارير عن وجود وحدات مسلحة تابعة لـ "يونيتا" وعن قيامها باعتداءات على الأمم المتحدة والموظفين الدوليين وكذلك على السلطات الوطنية الأنغولية. وحكومة أنغولا، بدورها، ينبغي أن تكفل تنفيذ الشرطة الوطنية لواجباتها فيما يتصل ببسط إدارة الدولة على نحو يعزز المصالحة. وإذا كانت هناك إساءات من جانب السلطات الحكومية خلال هذه العمليات الصعبة، يتعين على حكومة أنغولا أن تقدم المسؤولين للعدالة. لقد آن الأوان لتجنب العنف ولتضميد جراح سنوات عديدة جدا من الحرب. وتحقيقا لهذا الغرض، نحث مرة أخرى على عقد الاجتماع الذي طال انتظاره بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي في أقرب فرصة ممكنة.

إننا نؤيد مشروع القرار المعروض علينا اليوم، الذي يسهم في تحويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا من عملية لحفظ السلام إلى بعثة مراقبين وهو ما كان مستهدفا منها أصلا. وفيما تمضي عملية السلام، سيحتاج الأمر إلى المزيد من الاستعراض لولاية البعثة وحجمها وهيكلها التنظيمي. لكن انسحاب البعثة يجب ألا يتم بتسرع. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكفل أن استثماره في السلام طوال سنوات عديدة لن يتعرض للخطر في الأشهر الأخيرة. ومشروع القرار هذا يكفل التوازن الصحيح.

إن هدف المجتمع الدولي ينبغي أن يكون تعزيز الاستقرار عن طريق النقل التدريجي للمهام غير العسكرية من البعثة إلى وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة أو وكالات دولية أخرى. وخلال هذه العملية، نتوقع تماما أن تقدم حكومة أنغولا ويونيتا الدعم والتعاون الكامل للبعثة.

وحتى في حالة السلام، يواجه الأنغوليون فترة نقاهة صعبة. إن الناس لا يستطيعون حتى الآن أن يتحركوا بحرية في جميع أنحاء الاقليم الوطني بسبب نقاط التفتيش غير القانونية بل، والأسوأ من ذلك، بسبب الألغام الأرضية الفتاكة. وستحتاج أنغولا إلى المساعدة الدولية لتعزيز مؤسساتها الديمقراطية وتعزيز سيادة القانون

والشروع في عملية إصلاح اقتصادي تؤدي إلى الانتعاش الاقتصادي الكامل.

إن التقدم المحرز حتى الآن في عملية السلام ما كان ممكنا لولا العمل الدؤوب للممثل الخاص للأمين العام والغطاء الأمني الذي يوفره أفراد البعثة. ونحن نعبر عن امتناننا لهذه الجهود. ونود أن نشيد إشادة خاصة بإسهام اللواء فيليب سيباندا الذي سيكمل دورة عمله مع البعثة غدا بعد عامين من الخدمة الممتازة.

السيد توراي (غامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أشكر الأمين العام على تقريره المفصل الوارد في الوثيقة S/1998/333.

إن معاناة شعب أنغولا الطويلة ينبغي أن تنتهي بأسرع ما يمكن. وما فتئت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي يبذلان جهودا جادة في هذا الاتجاه. لذلك يتعين على الطرفين المتنازعين في أنغولا، وبصفة خاصة يونيتا أن يمتثلا بالكامل ودون شروط لالتزاماتهما بمقتضى بروتوكول لوساكا.

ويشعر وفدي بالتشجيع لأن هناك تقدما ملموسا في عملية السلام في أنغولا. ويسرنا كثيرا أن نلاحظ أنه تم إنجاز ١١ مهمة من بين ١٢ مهمة كانت معلقة. وقد أحرزت خطوات هامة على الرغم من أنه لم يتم استكمال المهام قبل الموعد النهائي المحدد. ومن بين هذه المنجزات الهامة، يعلق وفدي أهمية كبيرة على منح السيد سافيمبي وضعا خاصا، وتعيين المحافظين الذين رشحهم اتحاد يونيتا، وكف إذاعة فورغان عن بث برامجها، وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

بيد أن وفدي يشعر بالإحباط إزاء بطء المعدل الذي يجري به بسط إدارة الدولة. وكما جاء في الفقرة ٦ من التقرير أنشئت سلطة مركزية في ٢٦٩ محلة من أصل ٣٣٥ محلة مستهدفة. وإحباطنا الفائق بهذا الصدد ناشئ عن أن اتحاد يونيتا لا يزال تسيطر على خمسة معاقل من معاقله الاستراتيجية، منها معقلا أندولو وبايلوندو. إن اتحاد يونيتا باحتفاظه بهذه المعاقل لا يساعد عملية السلام. ومن المستصوب دعوة يونيتا إلى احترام التزاماته وضمان بسط إدارة الدولة في جميع أنحاء البلد، كما جاء في الفقرة ١ من مشروع القرار.

إن وجود الأسلحة في أيدي عدد كبير من المدنيين يثير القلق البالغ وبصفة خاصة نظرا لزيادة أعمال اللصوصية في عدد من مناطق البلد. لذلك يتفق وفدي مع الأمين العام على أن جمع الأسلحة غير المرخص بها بات أمرا أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. ويدعو مشروع القرار إلى نزع سلاح السكان المدنيين. وهذه خطوة في الاتجاه الصحيح.

ويشعر وفدي بالقلق الشديد إزاء الحالة الأمنية غير المستقرة التي لا تزال سائدة في أجزاء عديدة من البلد. ويدين مشروع القرار على الوجه الصحيح تزايد الاعتداءات المسلحة على أفراد وممتلكات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، وعلى عمال الإغاثة الإنسانية وأفراد الشرطة الوطنية الأنغولية. وإن الطلب الموجه إلى البعثة في الفقرة ٤ من مشروع القرار بالتحقيق في هذه المسألة هو أيضا خطوة في الاتجاه الصحيح.

وما فتئت يونيتا منغمسة بدأب في خدعة متعمدة بغية التمادي في إبطاء عملية السلام. وهذا لا يفيد عملية السلام. لذلك فإن الفقرتين ٢ و ٣ من مشروع القرار مناسبتان جدا. ولا بد لنا من أن نرسل إشارة واضحة ليونيتا بأن المجتمع الدولي ليس مستعدا لقبول أية خطوات تؤدي إلى ركود عملية السلام أو الرجوع بها إلى الوراء.

إن منجزات عملية السلام هشة وتتطلب المزيد من الدعم. وفي الوقت الذي توشك فيه ولاية البعثة على الانتهاء، ندعم تمديدها حتى لا نضحي بالمكاسب التي تحققت حتى الآن.

ويؤيد وفدي أيضا أعمال المتابعة التي يوصي بها الأمين العام في الفقرات ٤١ إلى ٤٤ من التقرير. وبدون هذه التدخلات، فإن ما حققته بعثة مراقبي الأمم المتحدة من نجاح سيترك في حالة هشة جدا، وهذا غير مستصوب، إذ أن المشاكل التي قد تأتي من ذلك قد تعيدنا إلى نقطة الصفر. وفي هذا السياق، فإن وفدي يشجع الأمين العام، كما هو متوخى في الفقرة ١١ من مشروع القرار، على تقديم مقترحات إضافية تتعلق بطرائق متابعة أنشطة تعضيد السلام، التي أوصى بها وهي أنشطة حيوية.

ونعتقد أن مشروع القرار يسير في الاتجاه الصحيح. ويعرب وفد بلدي عن تأييده له وسيصوت لصالحه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لليابان.

ما فتئت الأمم المتحدة، طوال عقد من الزمن تقريبا، تشارك في إقامة السلام في أنغولا، فهي بلد ابتُلي بالنزاع في سياق مواجهة الحرب الباردة. وبدأت الأمم المتحدة أولى عملياتها في مجال حفظ السلام في أنغولا، عندما أوفدت في ١٩٨٩، بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا. ومنذ ذلك الحين، شهدنا العديد من التقلبات في عملية توطيد السلام والاستقرار في ذلك البلد. بيد أن حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا)، ما برحا يسيران على طريق المصالحة الوطنية في إطار بروتوكول لوساكا، الأمر الذي يبعث فينا شعورا بالارتياح بصورة عامة.

أما وقد قلت ذلك، فإن اليابان، لدى النظر إلى الحالة من هذا المنظور، لا يسعها إلا أن تشعر بقلق عميق إزاء ما أوردته التقارير الأخيرة من تكرار الهجمات ضد بلدات وقرى عدة في أنغولا على أيدي ميليشيات منظمة تنظيما جيدا ومجهزة تجهيزا جيدا. ونحن في المجلس ندين هذه الهجمات إدانة قوية. فهذه الهجمات من شأنها أن تدمر الثقة التي تولدت بشق الأنفس من خلال جهود حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا، وإذا تواصلت دون رادع، فإنها ستؤدي إلى استئناف النزاع. وأعمال العنف هذه تشكل أيضا تحديا لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى ضمان السلام في أنحاء البلاد وإرساء الأساس لمستقبل أكثر إشراقا للشعب الأنغولي.

وترى حكومة اليابان أن عملية السلام الأنغولية قد وصلت الآن إلى مرحلتها النهائية والحاسمة. والخطوة التالية التي ستتخذها الأمم المتحدة ستكون بالغة الأهمية بالنسبة لتوطيد دعائم السلام الدائم في أنغولا، إذ أنها ستكون تتويجا للسنوات التسع الماضية من جهود الأمم المتحدة. ولكن قبل أن يتمكن المجتمع الدولي من الإعلان بأنه تم أخيرا تحقيق المصالحة الوطنية والسلام الدائم في أنغولا، فإنه لا يزال يتعين حسم عدد من المسائل السياسية. وإن من الأساسي أن ينقل السيد سافيمبي مقره إلى لواندا، وأن يتعهد والرئيس دوس سانتوس بمد يد التعاون للاضطلاع بمسعى جديد من أجل بناء دولة جديدة من خلال اجتماع يعقد وجها لوجه. ويجب على الحكومة ويونيتا أن تعملا معا لتهيئة بيئة جديدة من الثقة والتعاون المتبادلين وذلك لتعزيز المصالحة الوطنية الحقة. ولا يمكن أن نتيقن من أنه قد تم القضاء على النزاع إلى غير رجعة إلا عندما يترجم الطرفان إرادتهما السياسية المعلنة إلى عمل.

وحقيقة أن مشروع القرار المعروض علينا يمدد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا لفترة شهرين، بدلا من فترة الأشهر الثلاثة المعتادة، يعطي دلالة واضحة على أن المجلس يفهم بأن عملية السلام في أنغولا تدخل مرحلتها النهائية. وهذا أيضا تجسيد لتصميم المجلس على توطيد مسيرة السلام إلى الأبد. وأود أن أناشد حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية ولا سيما يونيتا العمل بتصميم متجدد من أجل الانتهاء من عملية المصالحة، لأن مسؤولية بناء وتعزيز السلام والاستقرار في البلاد إنما تقع على عاتقهما بعد أن تنجز بعثة مراقبي الأمم المتحدة مهمتها.

ونظرا للوضع الحساس الذي تمر به عملية السلام في أنغولا، ونظرا للدور الحاسم الذي تضطلع به بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا في هذا المنعطف، فإنني أطلب إلى يونيتا أن تمتنع عن الإقدام على أي عمل من أعمال العنف ضد بعثة مراقبي الأمم المتحدة، وكذلك ضد الشرطة الأنغولية والسكان المدنيين، وأطلب إلى حكومة أنغولا الامتناع عن استخدام القوة بصورة مفرطة. ويتعين على الطرفين أن يركزا جهودهما على التنفيذ التام لبروتوكول لوساكا وأن يتعاونا بحسن نية من أجل السلام والمصالح الوطنية.

لهذه الأسباب جميعها التي أوجزتها، سيصوت وفدي مؤيدا مشروع القرار المعروض عليه.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تقدير وفدي الدائم للأمين العام، ولممثله الخاص، السيد أليون بلوندين باي، ولجميع أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، وكذلك للدول المراقبة الثلاث على جهودها القيمة باسم السلام والاستقرار في أنغولا.

والآن استأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وسأطرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1998/349.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
الاتحاد الروسي، البحرين، البرازيل، البرتغال، سلوفينيا، السويد، الصين، غابون، غامبيا، فرنسا، كوستاريكا، كينيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كان هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع، بوصفه القرار ١١٦٤ (١٩٩٨).

وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠.